مقررات بازل 3 كاقتراح مزدوج لمعالجة النظام البنكي من جراء أزمة الرهن العقاري ووقايته من الأزمات

أ/ اسماعيل بن ثلجون
جامعة أم البواقي

الملخص :

تعددت مخاطر العمل البنكي باتساع نشاط البنوك وتنوع الخدمات التي تقدمها، فتم تصنيف المخاطر حسب حدتها مع إدراج مخاطر كانت تبدو في السابق اقل شانا عن غيرها في خانة مخاطر بدرجات عالية من الحدة، وذلك بعد وقوع أزمات مالية وما يترتب عليها من نتائج. بعد أزمة الرهن العقاري تم إحصاء خمس مخاطر رئيسية تهدد العمل البنكي تمثلت في مخاطر الائتمان، السيولة، السوق، مخاطر رأس المال والمخاطر التشغيلية، لتأتي عقب ذلك لجنة بازل للرقابة البنكية بمقررات للحد من تلك المخاطر وتفادي الوقوع في أزمات مالية أخرى في المستقبل.

Résumé :

Le risque de l'activité bancaire a connu une augmentation énorme par rapport à l'expansion de l'activité bancaire et la variété des services qu'elle fournit, le risque est classé par gravité avec l'inclusion de risques qui, par le passé, étaient moins risqués que d'autres sous la forme d'expositions à risque élevé après les crises financières et leurs conséquences. Après la crise des subprimes, cinq menaces majeures à la banque ont été identifiées; risque de crédit, risque de liquidité, risque des marchés, risque des capitaux et risque opérationnel, le Comité de Bâle sur le contrôle bancaire prendra alors des décisions pour réduire ces risques et éviter les crises financières futures.

مقدمة

تميزت الأزمة المالية لسنة 2008 بأنها كانت حادة وعالمية حيث ألقت بظلالها على كل دول العالم خاصة الدول الرائدة في مجال العمل البنكي وتأثرت بمخلفاتها اقتصاديا، ماليا، اجتماعيا ... كما أدت إلى إفلاس العديد من البنوك الرائدة على المستوى الدولي، مما عجل بتدخل المؤسسات المالية الدولية وبالخصوص بنك التسويات الدولية عن طريق لجنة بازل للرقابة البنكية، هذه الأخيرة التي فرضت من قبل على البنوك في العالم بأسره الالتزام بقواعد من خلال مقررات بازل 1 ثم مقررات بازل 2 هاهي تعود بمقررات أكثر صرامة لتنظيم العمل البنكي وجعله تحت مراقبة اكبر، كما أنها تسعى لتفادي وقوع البنوك في أزمات مماثلة مستقبلا.

ولقد فرضت لجنة بازل للرقابة البنكية وبالتشاور مع أعضاءها مجموعة من الإجراءات والقواعد تتجلى في نسب والتزامات تفرضها على البنوك، تجعل هذه الأخيرة أكثر حصانة وقادرة على التنبؤ بالأزمات قبل حدوثها ومواجهتها دون تدخل أطراف خارجية. وبهذا يتلخص دور مقررات بازل 3 في دعم صلابة النظام البنكي وحمايته من الأزمات.

مما سبق يمكن حصر إشكالية البحث محل الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

هل تعتبر مقررات بازل 3 هي الحل الأمثل للحد من مخاطر العمل البنكي التي تفاقمت بعد أزمة الرهن العقاري ؟

أولا- مخاطر العمل البنكي:

تعتبر مخاطر البنكي الشغل الشاغل للخبراء الاقتصاديين والماليين على حد سواء لتعدد أسباب حدوثها وتتباين حدتها حسب طبيعة الخطر، فتراوحت بين مخاطر الائتمان، السيولة، السوق، مخاطر رأس المال والمخاطر التشغيلية، وذلك نظرا للتطورات التي شهدها العمل البنكي، فتزايد وتطور المخاطر بشكل مستمر وسريع يعتبر تمهيدا للتنبؤ بمستقبل غامض لعالم المال والأعمال بصورة شاملة نظرا للدور الفعال الذي تلعبه البنوك في توفير ما يلزم من تمويلات للاستثمارات صغيرة كانت أو كبيرة الحجم.

وسنتعرض فيما يلي إلى أبرز خمس (05) مخاطر التي تهدد باستمرار معاملات البنوك التجارية:

1- مخاطر الائتمان:

في الواقع ترتبط مخاطر الائتمان بعجز المقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم اتجاه البنك في الوقت المحدد بتأخرهم عن دفع ما عليهم من مستحقات بصفة كلية أو جزئية أو احتمالية عدم السداد سواء لأصل القرض أو فوائده أو كلاهما معا، وبهذا فالخطر الائتماني له علاقة قوية بعاملي الزمن والمبلغ الواجب سداده، فأي خلل يحصل في أحد العاملين يؤدي حتما إلى ظهور مشاكل مالية على مستوى

المصرف مانح القرض.

كما يعتبر خطر تعثر الائتمان من أكثر المخاطر حدة؛ لأن عدم قدرة عدد صغير من العملاء المهمين عن الدفع بإمكانه أن يؤدي إلى خسائر كبيرة قد يترتب عليها إفلاس البنك، ولهذا فإن احتمالية عدم السداد تعتبر في حد ذاتها مخاطر محتملة قد يتعرض لها كل بنك يمنح قروضا.

ومما سبق يمكن أن نخلص إلى إيجاز جملة من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤدي إلى تعرض البنوك التجارية لتعثر في الائتمان:

1-1- عوامل داخلية:

- ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها؛
- عدم الاعتماد على سياسات ائتمانية رشيدة؛
- ضعف إدارة الائتمان لنقص الخبرة أو التدريب غير الكافي[يهناس، 2013، ص154].

1-2- عوامل خارجية:

- تراجع المركز المالي للمقترض وعدم قدرته على تسديد التزاماته اتجاه المصرف؛
- اضطرابات في حركة السوق ما يؤدي إلى تراجع ملاءة المقترضين بشكل خاص أو إلى تغير الأوضاع الاقتصادية بالاتجاه نحو الركود والكساد.

ولمواجهة مخاطر الائتمان فقد وضع الخبراء في مجال إدارة المخاطر المصرفية بعض التقنيات والإستراتيجيات، ولعل أبرزها هو التنويع في محفظة الأصول بالتنويع في منح القروض وفتح الائتمان لأشخاص ومؤسسات ينشطون في قطاعات متنوعة، فإذا تخلف زبائن ينتمون إلى قطاع النشاط نفسه عن الدفع بسبب أزمة في ذلك القطاع فإن البنك بإمكانه تغطية العجز الحاصل بفضل تنويعه في محفظة أصوله.

2- مخاطر السيولة:

تتمحور مخاطر السيولة أساسا في عنصرين أساسين هما الكم المطلوب من السيولة لتغطية الاحتياجات المتوقعة وغير المتوقعة وكذلك السعر المعروض لتوفير ذلك القدر من السيولة. حيث تنشأ مخاطر السيولة عند عدم قدرة البنوك التجارية على تسديد ديونها قصيرة الأجل أو عند قصور التدفقات النقدية الداخلة للبنك عن مقابلة التدفقات النقدية الخارجة.

يرجع سبب خطر السيولة إلى تولد رغبة مشتركة لدى أغلبية المودعين على سحب ودائعهم من البنك، فإذا لم يتوفر هذا الأخير على ما يكفي من سيولة لتغطية تلك الودائع سيقع في أزمة ولمواجهة هذه الوضعية يلجأ القائمون على شؤون البنك إلى طرح بعض الموجودات للبيع لمواجهة طلبات المودعين.

كما قد يكون سبب نشوء خطر السيولة إلى ممارسة فئة كبيرة من المقترضين حقهم في سحب أموالهم

من البنك وفقا لاتفاقية الإقراض التي تنص على سحب مبالغ محددة في نطاق ما يطلق عليه بخط الائتمان.

في حالة حدوث أزمة سيولة في البنك وعدم قدرة الأخير على سداد ما عليه في الآجال المحددة ولجوء مجلس إدارة البنك إلى طرح موجوداتها للبيع لمواجهة السحوبات المطلوبة، قد يقابل كل هذا عدم إقبال المستثمرين على شراء تلك الأصول هذا ما يحتم على البنك إما التضحية بجزء من الأرباح التي يتوقعها من بيع تلك الموجودات، وإما قبول ودائع مقابل أسعار فائدة مرتفعة نسبيا أو بشروط سداد لا تناسب البنك، وفي حالة عدم قدرة إدارة البنك على مواجهة وضعية مماثلة فإن ذلك سيهدد ملاءة البنك ما يترتب عنه اهتزاز ثقة
المودعين.

كما يجب على القائمين على شؤون البنك وضع سياسة رشيدة لمواجهة السحوبات المتوقعة وغير المتوقعة من طرف المودعين وزبائن البنك، وذلك لجعل المركز المالي للبنك ذو ملاءة، حيث تقوم البنوك التجارية على العموم بالاحتفاظ بحد أدنى من النقد في خزينتها، وودائع لدى البنك المركزي في إطار وبنسب ما ينص عليه القانون، باعتبار البنك المركزي المقرض الأخير للبنوك التجارية في حالة عدم قدرة هذه الأخيرة على السداد، كما تلجأ أيضا بعض البنوك إلى الاحتفاظ بجزء من ودائعها لدى البنوك الأخرى في شكل ودائع قصيرة الأجل، وبهدف اللجوء إلى تلك الأرصدة عند الحاجة إليها، كما تبقى إمكانية تسييلها أيضا لدى البنك المركزي واردة[بهناس، 2013، ص163].

3- المخاطر التشغيلية:

قامت لجنة بازل لإدارة المخاطر المصرفية بتعريف مخاطر التشغيل على أنها "مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة، أو العمليات التي تنشأ بفعل أحداث خارجية"[بهناس، 2013، ص172].

يعتبر هذا التعريف شاملا لكل المخاطر التشغيلية التي يمكن أن يتعرض لها البنك، ولفهم تلك المخاطر بشكل أوضح وجب علينا الخوض أو القيام بتحليها؛ فالسبب الحقيقي وراء هذا النوع من المخاطر يرجع إلى حالة الشك وعدم التأكد التام من إيرادات البنك التجاري لأسباب تشغيلية تتمثل أساسا فيما يلي:

- الكوارث الطبيعية كالفيضانات والأعاصير؛
- الفشل الإستراتيجي كاتخاذ قرارات غير مناسبة اتجاه المقرضين أو المقترضين على حد السواء أو غيرها من القرارات التي تتعلق بإستراتيجية البنك؛
- المخاطر القانونية كعدم فعالية النظام القضائي قي القطر الاقتصادي التابع له البنك التجاري أو غيرها كأخطاء تتعلق بالوثائق والعقود...؛

- المخاطر المهنية والتي تشمل كل الأخطاء البشرية سواء المقصودة أو غير المقصودة؛
- المخاطر التكنولوجية؛ فاستعمال التكنولوجيا يكون لغرض الاستفادة من تخفيض التكاليف والارتقاء بالخدمة المصرفية، وجعل البنك أكثر تنافسية؛
- بالإضافة إلى كل ما سبق من مخاطر هناك مخاطر الشائعات والسمعة وكذلك مخاطر السطو، السرقة، الاختلاس وتزوير الوثائق والعملات...

بالأخذ بعين الاعتبار كل ما تم ذكره عن مخاطر التشغيل وأنواعها فإنه يجب على مجلس الإدارة لأي بنك كان رسم خطط ووضع إستراتيجيات واضحة صريحة وفعالة لمواجهة المخاطر التشغيلية التي تحل بالبنوك دون سابق إنذار والتي تزداد حدة خطورتها إذا لم يكن البنك مستعدا لمواجهتها.

4- مخاطر السوق:

تعرف كذلك بمخاطر المضاربة لارتباطها بأسعار السوق؛ فتحرك الأسعار ينتج عنه ربح أو خسارة للبنك، ولهذا تكون قيمة موجودات ومطلوبات البنك التجاري في حالة من عدم الثبات وفي تغير مستمر، وذلك يرجع إلى حالة عدم التأكد المرتبطة بحركة أسعار الفائدة أو الصرف أو أسعار السلع، وفيما يلي سنتعرض إلى أبرز أنواع مخاطر السوق.

4-1- مخاطر أسعار الفائدة:

إن عدم استقرار أسعار الفائدة يؤدي بالضرورة إلى عدم استقرار المكاسب، فقد تتراجع وهذا في حد ذاته يعتبر خطرا يهدد البنوك ويجب الحذر منه. ان مخاطر أسعار الفائدة تؤثر على كل المتعاملين الاقتصاديين في السوق مقرضين منهم أو مقترضين، فعند انخفاض أسعار الفائدة تتأثر مجموعة المقرضين لتراجع إيراداتهم وعند ارتفاعها تتأثر مجموعة المقترضين لزيادة تكاليفهم، ويرجع ذلك للارتباط المباشر بتكاليف وإيرادات عمليات الإقراض والاقتراض بأسعار الفائدة السائدة في السوق.

حيث تؤثر أسعار الفائدة على البنك التجاري من خلال التأثير على حساسية الأصول والخصوم لذلك البنك، وبالتالي فالمتغيرات الحاصلة في أسعار الفائدة تحدد المركز الذي يأخذه البنك عند تواريخ الاستحقاق، فإما أن يكون مركزا طويلا مريحا للبنك أو مركزا قصيرا مهددا للبنك.

4-2- مخاطر أسعار الصرف:

قبل بداية الخوض في مخاطر صرف العملات الأجنبية يجدر بالذكر أن الاضطرابات الحاصلة في أسعار الصرف قد تؤدي إلى انخفاض الإيرادات أو ارتفاع النفقات لارتباطهما بأسعار الصرف في السوق أو ارتباطهما بقيم الأصول وكذا الخصوم المحررة بالعملات الأجنبية، وهنا يكمن خطر تقلبات أسعار الصرف.

يجب على البنك تمويل القروض لعملة معينة باقتراضات قام بها من العملة نفسها لتفادي الوقوع في مخاطر الصرف، ويرتبط تعرض البنك لمخاطر الصرف الأجنبي بالمركز الذي يأخذه البنك عن تواريخ الاستحقاق، سواء كان مركز طويل أو مركز قصير.

كما يمكن للبنك أن يتعرض لمخاطر أسعار الصرف عندما يحول الأموال التي بحوزته إلى عملة أخرى ترغب المؤسسات الناشطة في القطر الاقتصادي بالاقتراض على أساسها؛ أي في الحالة التي يكون فيها الأصل مقيما بالعملة الصادرة على أساسها في حين يكون الخصم مقيما بعملة أخرى، ومنه فإن أي ارتفاع في قيمة العملة التي صدرت بها الخصوم مقابل العملة التي صدرت بها الأصول؛ يعني انخفاض هامش الربح للبنك [محمد، 2005، ص366].

4-3- المخاطر السعرية:

يقصد بالمخاطر السعرية المصرفية تلك التقلبات الحاصلة في أسعار كل ما يمكن للبنوك التجارية الاستثمار فيه من أوراق مالية وسلع.

أما بالنسبة للأوراق المالية فإن حيازتها تتطلب حدا أدنى من رؤوس الأموال لتغطية مخاطرها في جميع العقود، وهذا بالنسبة للمراكز الطويلة أو القصيرة والتي يمكن للبنك أن يأخذها [يعداش، 2009، ص70].

أما بالنسبة للسلع والتي تعتبر كل ما هو ملموس ويمكن للبنك المتاجرة فيه كالبترول والمعادن النفيسة على سبيل المثال فتكون المخاطرة فيها أكبر لقلة السيولة في الأسواق السلعية مما يعني تأثرها الكبير بالتغيرات في العرض والطلب [هبال،2012، ص12].

5- مخاطر رأس المال:

تتضح جليا مخاطر رأس المال عند عدم قدرة البنوك التجارية على تغطية خسائرها من رأسمالها، حيث تصل البنوك التجارية إلى هذه الوضعية عندما يتزامن عدم كفاية رأس المال والمتمثل في حقوق الملكية مع حجم الخسائر، لذلك فإن رأس المال يلعب دورا فعالا في حل مشاكل من هذا النوع.

ولهذا وجب على الهيئات الرقابية الحكومية الاهتمام بمسألة كفاية رأس المال والتي تقاس وفقا للنسبة التالية:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{مجموع الإيرادات}}$$

فارتفاع نسبة رأس المال يوفر حماية أكبر للمودعين، وفي هذه الحالة تكون البنوك التجارية قادرة على تغطية خسائرها في حال وقوعها دون اللجوء إلى شركات التأمين على الودائع وتحملها من قبل المودعين.

كما يجب كذلك عدم المبالغة في توفير رؤوس أموال كبيرة وعدم استثمارها؛ لأنه وبذلك سيضيع البنك الفرصة البديلة عن استثمار الأموال عند احتفاظه برؤوس أموال كبيرة، أما إذا حدث ذلك فستؤثر الربحية ونسبة العائد على المالكين، ولهذا يجب وضع سياسات رشيدة وإستراتيجيات حكيمة في الموازنة بين حماية أموال المودعين وتحقيق عوائد مجزية للمالكين على حد السواء [السيد، 2004، ص197].

ثانيا- مقررات بازل 3:

بعد الأزمة المالية لسنة 2008 "أزمة الرهن العقاري" التي عصفت بالنظام البنكي العالمي وانقادت من جراءها العديد من البنوك إلى الإفلاس. اجتمعت لجنة بازل للرقابة البنكية التابعة لبنك التسويات الدولية وأخذت في التشاور والبحث عن استراتيجيات للخروج من تلك الأزمة الخانقة، فانعقدت مؤتمرات وندوات عديدة لتخرج في الأخير هذه اللجنة في أواخر سنة 2010 بجملة من التوصيات والقواعد متمثلة في مقررات بازل 3، وفيما يلي عرض موجز لمحاور لجنة بازل 3 ومراحل تنفيذ مقرراتها إضافة إلى كيفية تفاعل النظام البنكي العالمي مع تلك المقررات.

1-محاور اتفاقية بازل 3:

جاءت اتفاقية بازل 3 لمعالجة خمسة محاور أساسية وهي[عياش، 2013، ص ص 9،10]:

- يتعلق المحور الأول لاتفاقية بازل3 بتحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رأسمال البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي مقتصرا فقط على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيّدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها. أما رأس المال المساند يقتصر على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على المصرف، وألغت بازل 3 كل ماعدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملاً باتفاقات بازل 1 وبازل 2.
- تؤكد اللجنة في المحور الثاني على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين من خلال فرض متطلبات رأسمال إضافية للمخاطر المذكورة، وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.
- في المحور الثالث تمت إضافة نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي، الهدف منها وضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، وهي نسبة بسيطة، كما أن المخاطر التي لا تستند إلى نسبة الرفع المالي تستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر، فهي تعمل كمعيار إضافي، وتقدم ضمانات إضافية في

وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ.

- ينص المحور الرابع على الحد من إتباع البنوك سياسات إقراض مبالغ خلال مراحل النمو والازدهار بشكل غير مدروس مما يترتب على ذلك التمويل المفرط للمشاريع الاقتصادية، وتمتنع أيام الركود عن الإقراض فتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني.
- تم التركيز في المحور الخامس على مسألة السيولة، والتي تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها، ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة، وتقترح اعتماد نسبتين، الأولى هي نسبة تغطية السيولة والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوماً، أما النسبة الثانية فهي لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد، والهدف منها أن يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها.

2- مراحل تجسيد مقررات بازل 3:

إن تطبيق مقررات بازل 3 وتجسيدها من طرف البنوك يتطلب مدة زمنية معتبرة نظرا للتغيرات التي اقترحتها لجنة بازل، وهذا ما استجابة له اللجنة بتحديد مرحلة انتقالية "2013-2019" لكي تستطيع البنوك مواكبة هذه الزيادة الكبيرة، فعليها إما رفع رؤوس أموالها عبر طرح أسهم جديدة للاكتتاب العام أو إيجاد مصادر أخرى للتمويل، أو التقليل من حجم قروضها، وفي الحالتين فإن الأمر يحتاج لبعض الوقت، لذا فقد منحت اتفاقية بازل3 البنوك حتى عام 2019 حد أقصى لتطبيق هذه القواعد كلية، على أن يبدأ التطبيق تدريجيا مع بداية عام 2013، وبحلول عام 2015 يجب على البنوك أن تكون قد رفعت أموال الاحتياط إلى نسبة 4.5 في المائة، ثم ترفعها بنسبة إضافية تبلغ 2.5 في المائة بحلول عام 2019. كما تجدر الإشارة إلى أن بعض الدول مارست ضغوطا من أجل إقرار نسبة حماية إضافية بمعدل 2.5 في المائة، ليصل الإجمالي إلى 9.5 في المائة، بحيث يفرض هذا المطلب في أوقات الرخاء، غير أن لجنة بازل لم توفق في فرض هذا الإجراء وتركت تطبيقه يرجع إلى الدول كل على حدا[مفتاح ورحال، 2013 ص13].

3- الأهداف الرئيسية التي تسعى لجنة بازل 3 إلى تحقيقها:

تسعى لجنة بازل من خلال مقررات بازل 3 إلى إرساء النظام البنكي العالمي إلى بر الأمان ويتجلى ذلك في جملة من الأهداف نذكر منها[فؤاد، محمد، عبد الحق، 2011، ص 11]:

- إقرار شفافية أكبر في العالم المالي؛
- تحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل؛
- التحكم والسيطرة في البنوك بشكل اكبر مما كان عليه الحال من قبل مما يضمن الملاءة المالية والقدرة على التصدي للازمات مستقبلا وتفادي ما حدث خلال أزمة الرهن العقاري؛

- تعزيز رأس المال والاحتياطات السائلة، والتركيز على تعزيز معايير إدارة المخاطر لخفض خطر فشل البنك بصفة خاصة وتفادي وقوع أزمات مصرفية بشكل عام؛
- الدقة المتناهية في عملية تقييم الأصول الخطرة بالاعتماد على نسبة الرافعة المالية التي تعتبر نموذج مالي رياضي لاحتساب الأصول.

4- الصعوبات التي تواجهها البنوك لتطبيق مقررات بازل 3:

لا يخل العمل البنكي من المخاطر ولتقليل هذه المخاطر فانه يجب على البنوك الالتزام بمقررات لجنة بازل 3 وان كانت صعبة التطبيق نظرا للصعوبات العديدة التي تعرقل البنوك، وفيما يلي عرض موجز لأهم تلك الصعوبات[فيصل، 2010، ص 16]:

- الزيادة من احتياطات البنوك والرفع من رأسمالها إلى جانب التحسين من نوعيته يتطلب وقتا قد يتعدى مدة المرحلة الانتقالية "2013-2019" التي حددتها لجنة بازل للرقابة المصرفية؛
- فرض ضغوط على البنوك الضعيفة التي ستجد صعوبة كبيرة خاصة في رفع رأسمالها؛
- مقررات بازل 3 ستؤدي إلى رفع كلفة الخدمة المصرفية على الشركات والأفراد المتلقية لهذه الخدمة مقابل تطبيق ضوابط أكثر تدخلا في هيكل رأسمال البنوك وموجوداتها وبالتالي تحميل إدارتها تكاليف اكبر تتطلب رفع أسعار الخدمات المقدمة للجمهور؛
- إعادة هيكلة أو التخلص من بعض وحدات العمل في البنوك لتعظيم استخدام رؤوس الأموال؛
- مقررات بازل3 ستحد من قدرة المصارف على تمويل المشاريع التنموية حتما وهذا بعد فرضها قيود على السيولة النقدية، والتي ستؤدي إلى حدوث نوع من التشدد الائتماني وعدم قدرة المصارف على تمويل المشاريع التنموية الضخمة التي تقودها الحكومات مما يؤثر بشكل كبير على اقتصاديات الدول النامية، إلى جانب أن تطبيق هذه المعايير سيؤدي إلى زيادة تكلفة القروض الممنوحة؛
- إن الشروط المفروضة على البنوك التي تتعلق بزيادة حجم الاحتياطات النظامية لدى البنوك المركزية تؤدي إلى تراجع قدرة البنوك على الإقراض ما يعمق من أزمة السيولة الحالية، وبالتالي يرفع التكلفة على البنوك في تحصيل سيولة قصيرة الأجل ووفيرة وهو ما سينعكس لاحقا على رفع تكلفة الخدمات المصرفية المقدمة للشركات والأفراد نظرا لارتفاع الكلفة التشغيلية للمصارف؛
- إن إضافة نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة القصيرة والطويلة الأجل تدفع الشركات بعيدا عن مصادر التمويل قصيرة الأجل واقرب من ترتيبات التمويل على المدى الطويل،

وهذا يؤثر بدوره في هوامش الربح التي يمكن تحقيقها بالنسبة للبنوك[فلاح، 2012، ص7]؛

- انخفاض إقبال المستثمرين على الأسهم المصرفية نظرا إلى أن أرباح الأسهم من المرجح أن تنخفض للسماح للبنوك بإعادة بناء قواعد رأس المال، وبصفة عامة سينخفض العائد على حقوق المساهمين وكذلك ربحية المؤسسات بشكل كبير.

الخاتمة:

تبقى مقررات بازل 3 حل مبدئي لأزمة الرهن العقاري حيث لا يمكن الحكم عليها إلا بعد تطبيقها ونجاح النظام البنكي العالمي. وتجدر الإشارة إلى انه من المؤكد أن يكون تفاوت بين الدول وفي بعض الأحيان قد يكون تفاوت كبير في مدى تطبيق مقررات بازل 3 ، وذلك راجع إلى التطور المالي والبنكي في الدول ومدى رغبة البنوك في تطبيق مقررات بازل 3 التي تعتبر صارمة في بعض الحالات، وبهذا لا نستبعد حدوث اختراقات لتلك المقررات وتحايل فيما يتعلق بالتصريحات الخاصة بالبنوك.

الهوامش:

1- بهناس العباس، الإصلاح المالي وتسيير المخاطر المصرفية –حالة الجزائر–، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير–جامعة الجزائر 3–، 2013.

2- محمد نضال الشعار، أسس العمل المصرفي، الجندي للطباعة والنشر، حلب–سوريا، 2005.

3- بعداش طاهر، المخاطر المصرفية وأثرها عل التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الجزائرية، رسالة ماجستير في التسيير، جامعة عمار ثليجي –الأغواط–، الجزائر، 2009.

4- هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة –دراسة حالة الجزائر–، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012.

5- السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان–الأردن، 2010.

6- زبير عياش، اتفاقية بازل3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي، مجلة العلوم الانسانية– جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر–، ماي 2013.

7- مفتاح صالح، رحال فاطمة، تأثير مقررات لجنة بازل3 على النظام المصرفي الاسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامي، النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي، اسطبول–تركيا–، سبتمبر 2013.

8- بن حدو فؤاد، محمد بن بوزيان، عبد الحق بن عمر، البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة، واقع وآفاق تطبيق لمقررات بازل3، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي–النمو المستدام والتنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي–، الدوحة، قطر، ديسمبر 2011.

9- فيصل الشمري، معايير بازل 3 سترفع كلفة الخدمات المصرفية، جريدة النهار، العدد 1046، الكويت، 15 سبتمبر 2010.

10- فلاح كوكش، أثر إتفاقية بازل3 على البنوك الأردنية، معهد الدراسات المصرفية، جانفي 2012.